



شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق.)

بيان إفصاح حوكمة الشركة

للفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2012

## بيان حوكمة الشركة

مبادئ الحوكمة الرئيسية هي التي تنظم العلاقة بين مساهمي شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق) ("دلالة") والإدارة والموظفين وغيره، على سبيل المثال العملاء والجهات النظامية المختصة والموردين وكافة الأفراد والمؤسسات التي تتعامل مع دلالة كما هو منصوص عليها أدناه:

### النزاهة

تلتزم دلالة بمبدأ النزاهة فيما يتعلق بأنشطة العمل والعلاقات مع العملاء والموظفين والمساهمين والجهات النظامية والمؤسسات والمنظمات.

### المصداقية

لا شك أن الثقة هي محور نجاح الأعمال التجارية، لذلك توفر دلالة للعملاء والمساهمين والموظفين والسلطات النظامية معلومات واضحة شاملة ودقيقة، كما تقدم خدمات متميزة في الوقت المناسب.

### الالتزام

تلتزم دلالة بكافة القوانين واللوائح والمعايير.

### السرية

لا تتشارك دلالة أية معلومات أو تفاصيل خاصة بمعاملات المساهمين والموظفين والموردين وشركاء العمل وفوق ذلك كله المعلومات الشخصية الخاصة بالعملاء مع أي شخص أو مؤسسة، باستثناء الجهات التي يُسمح بمشاركة المعلومات معها أو تتطلب القوانين واللوائح ذلك.

### الشفافية

باستثناء المعلومات التي تعتبر أسراراً تجارية، والتي لم يتم الإفصاح عنها للعمامة، تقوم دلالة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية على وجه السرعة وعلى نحو دقيق وشامل وبطريقة سهلة التفسير والوصول للعمامة.

تسعى إدارة دلالة جاهدة لإقامة اتصال وثيق يتسم بالشفافية مع المساهمين. والهدف الرئيسي هو جعل أسهم دلالة وسيلة استثمارية جذابة ويمكن التنبؤ بها للمساهمين الحاليين، وكذلك المستثمرين المحتملين. ولهذا الغرض، تقوم إدارة شركة دلالة بتنفيذ خطط استراتيجية وإعلان النتائج وفقاً للمبادئ المحاسبية المعمول بها، ووفقاً للأحكام ذات الصلة بصورة شاملة وعادلة تتسم بالدقة وفي المواعيد المحددة.

وتعتبر الحوكمة الفعالة للشركة جزءاً مهماً من هويتنا. وعليه، نؤكد وجود إدارة ورقابة مسؤولة وقوية من خلال نظام حوكمة الشركة المعمول به. يتوفر الإطار الإرشادي للنظام من خلال نظام حوكمة الشركات الخاص بالشركات العمامة والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية) في 27 يناير 2009، وفي نفس الإطار أيضاً هناك مرجعية عمامة مأخوذة عن القوانين واللوائح الأخرى المعمول بها في دولة قطر وكذلك وفي بورصة قطر.

ويلقي بيان الإفصاح عن حوكمة الشركات الضوء على المكونات الرئيسية لنظام الحوكمة كما هو محدد ومطبق في دلالة خلال فترة التقرير من 1 يناير 2012 حتى 31 ديسمبر 2012.

## المساهمون

تحافظ دلالة على عمل حوار مفتوح يتسم بالشفافية مع المساهمين. وقد عقدت الشركة الجمعية العامة العادية السنوية في 18 مارس 2012 وتم فيها اعتماد القرارات الآتية:

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والخطة المستقبلية للشركة.
- سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 م .
- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والتصديق عليهما.
- النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع 10% أرباح نقدية على المساهمين بواقع 1 ريال لكل سهم.
- النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 م وتحديد مكافآتهم.
- مناقشة تقرير الحوكمة للشركة لعام 2011م.
- تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية 2012 وتحديد أتعابه.

كما عقدت الشركة اجتماعا للجمعية العامة غير العادية بتاريخ 2012/03/25 واتخذت فيه القرار التالي: تعديل المادة (28) من النظام الاساسي للشركة لتحديد عدد المؤسسين في المجلس بثلاثة أعضاء بدلاً من أربعة أعضاء لقرراً بعد التعديل: "يقول إدارة الشركة مجلس ادارة مكون من تسعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين كل ثلاث سنوات على أن يكون من بينهم ثلاثة أعضاء يمثلون المؤسسين ويتم انتخاب باقي أعضاء المجلس من المساهمين الاخرين".

يشتمل النظام الأساسي على شروط تؤكد احترام حقوق المساهمين بطريقة عادلة ومنصفة، كما يشمل الشروط الخاصة بالإطلاع على سجلات الملكية، والدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية واقتراح بنود جدول الأعمال، وكذلك معاملة المساهمين بالمثل وممارسة حق التصويت، والتصويت بالوكالة وطريقة تصويت أعضاء مجلس الإدارة، وعزل أعضاء مجلس الإدارة بسبب الغياب عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة بدون عذر مقبول، وتوزيع الحصص بالإضافة إلى القرارات الهامة الخاصة بعقد الجمعية العمومية غير العادية، وذلك التزاماً بأحكام المواد 23، 24، 25، 26. كما تتبع الشركة نظام التصويت (صوت لكل سهم) وذلك وفقاً لتعليمات وزارة الاعمال والتجارة.

## المساهمون الأساسيون – المادة 22

ينص النظام الأساسي على أن ألا يتجاوز إجمالي الأسهم المملوكة من قبل مساهم واحد عن 5 ٪ من إجمالي أسهم الشركة. وتُطبق هذه القاعدة من خلال نظام تسجيل بورصة قطر. وسوف تستمر دلالة في الاعتماد على بورصة قطر للحصول على سجل مساهمين محدث. وبناء على المعلومات الواردة من بورصة قطر في 31 ديسمبر 2012، لم يتجاوز أيًا من المساهمين حد 5%، ولم يوجد عقود مساهمين تتطلب إفصاح. وفي 31 ديسمبر 2012، كان نسبة 90,36% من إجمالي عدد الأسهم في الشركة مملوكة لمواطنين قطريين (أفراد وشركات)، بينما كانت نسبة 9,64% من إجمالي عدد الأسهم مملوكة لمستثمرين أجانب.

## مجلس الإدارة

يعتبر مجلس إدارة دلالة هو الجهة النظامية الرئيسية للشركة، وتتضمن أدوارها ومسؤولياتها الموثقة دعم الهيكل الإداري ووضع التوجه الاستراتيجي والحفاظ عليه وضمان الكفاءة والفعالية وتعزيز المكانة العامة والحفاظ على نزاهة ومصداقية المنظمة والشفافية والاستجابة للمستثمرين والمساهمين والحضور المنتظم لاجتماع مجلس الإدارة والاجتماعات الأخرى الهامة والمساعدة في الحفاظ على الهدف والرؤية الخاصة ب دلالة، ومناقشة/اعتماد تقارير التدقيق الداخلي وتعيين " مدققين داخليين" بالإضافة إلى تقديم أفكار من شأنها تعزيز أداء عمليات الشركة وفروعها.

كما يحتفظ مجلس الادارة بميثاق لمجلس الإدارة الذي يسرد مزيد من التفاصيل بخصوص أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، والمتطلبات الخاصة بالاجتماعات وإنشاء لجان للمجلس لمساعدته في الاضطلاع بمسؤولياته، ومسؤوليات مجلس الإدارة من حيث تدقيق أدائه سنويا، والنظر في التغييرات لتحسين فعاليته و/أو لجانته؛ بالإضافة إلى متطلبات فصل منسوبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأمين سر مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والإدارة العليا؛ وبروتوكول التعامل مع وسائل الاتصالات وقواعد سلوك المديرين.

بناءً على النظام الأساسي، يتكون مجلس الإدارة حاليًا من 9 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة للشركة ثلاثة منهم يمثلون المؤسسين ويتم انتخاب باقي الاعضاء من بين المساهمين.

يوضح الجدول التالي حالة أعضاء مجلس الادارة.

الإسم	الوظيفة	تاريخ التعيين	الهيئة المُمثلة	الحالة	عدد الأسهم المملوكة كما في 2012/12/31
سعادة/ راشد أحمد المناعي	رئيس مجلس الإدارة	أبريل 2011 استقال في 2013/01/21	-----	غير تنفيذي مستقل	50,000
الدكتور/ محمد ناصر القحطاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	أبريل 2011	-----	غير تنفيذي مستقل	50,000
السيد/ عبدالرحمن المانع	عضو مجلس إدارة	ابريل 2011	صندوق التعليم والصحة التابع لوزارة المالية	غير تنفيذي مستقل	60,000
السيدة/ موزة السليطي	عضو مجلس إدارة	ابريل 2011	صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية	غير تنفيذي مستقل	970,000
السيد/ أحمد الاصمخ	عضو مجلس الادارة العضو المنتدب	أبريل 2011	-----	تنفيذي مستقل	50,142
الشيخ/ سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني	عضو مجلس إدارة	ابريل 2011	-----	غير تنفيذي مستقل	570,846
السيد/ علي حسين السادة	عضو مجلس إدارة	أبريل 2011	-----	غير تنفيذي مستقل	1,000,000
السيد/ وليد رسلان العبدالله	عضو مجلس إدارة	أغسطس 2012	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع	غير تنفيذي مستقل	284,188
السيد/ ناصر حمد السليطي	عضو مجلس إدارة	أكتوبر 2012	محفظة استثمارات القوات المسلحة	غير تنفيذي / مستقل	1,000,000

مزيد من التفاصيل عن أعضاء مجلس الإدارة المميزين بشركتنا مدرجة في الملحق I لهذا التقرير.

اجتمع مجلس الإدارة خمس مرات خلال فترة التقرير، وذلك بسبب استقالة احد أعضاء مجلس الادارة وهو ممثل عن شركة أموال وانتخاب عضو بديل.

### مسؤوليات مجلس الادارة:

يكون المجلس مسئولاً عما يلي:

- وضع إستراتيجية الشركة (بما في ذلك الأهداف والرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية) ورقابة تنفيذ الإدارة لتلك الإستراتيجية.
- تعيين وإقالة الرئيس التنفيذي للشركة وتحديد مدة خدمته وراتبه ومكافآته ورقابة أداءه مقارنة بالأهداف الموضوعه.
- التصديق على تعيين وإقالة أمين سر المجلس والأعضاء التنفيذيين الكبار (حسب الطلب).
- يتولى المجلس مسئولية التأكد من تشكيل المجلس وفقا لما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية للشركة ووفقا للمتطلبات التشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أن يكون بالمجلس أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وأن يكون ثلث المجلس على الأقل مكونا من أعضاء مستقلين على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن تتم عمليات الترشيح لعضوية المجلس وفقا للمبادئ الإرشادية للملاءة المالية والملائمة الواردة في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، هذا بالإضافة إلى إدراج البنود والشروط التي تضمن أن المساهمين سيحصلون على المعلومات قبل عملية التصويت فيما يتعلق بالمرشحين ليكونوا أعضاء مجلس إجارة، وعملية التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الإدارة وإجراءات إقالة أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك حالات الإخفاق في حضور اجتماعات المجلس. عندما يرى المجلس أنه من الضروري أن يتقدم باقتراح للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لتعديل النظام الأساسي للشركة.
- تحديد استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين على أساس منتظم ووفقا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية
- السلطات والواجبات والمسئوليات المفوضة لأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي.
- سياسة المكافآت وفترات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة، بمعاونة لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة.
- برنامج التدريب لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان أنهم عند انتخابهم فإنهم سيكونون على دراية كاملة بمسئولياتهم ولديهم الفهم السليم لطريقة إدارة الشركة.
- التدريب لتحسين مهارات أعضاء المجلس ومعرفتهم لتدريب أعضاء المجلس على المجالات المالية والتجارية والممارسات الصناعية بالإضافة إلى عمليات الشركة وتشغيلها.
- إطلاع الأعضاء على آخر التطورات في جوانب حوكمة الشركات وأفضل الممارسات في مجال الشركة.
- تعيين اللجان التي يراها المجلس مناسبة لمساعدتهم على القيام بأعمالهم ومسئولياتهم وتحديد مسئولياتهم.
- الموافقة على السياسة المتعلقة بتغيير سياسة حالية وممارسة حالية مقدمة من خلال اللجان أو من قبل الإدارة.
- رقابة الأداء المالي للشركة
- رقابة النتائج المالية ونزاهة التقارير وخاصة الموافقة على الموازنات السنوية بما في ذلك مصروفات رأس المال الكبيرة وخطط الأعمال والإستراتيجيات طويلة الأمد.

- التأكد من نزاهة التقارير المالية للشركة والتقارير الأخرى لها من خلال الموافقة والرقابة (بمساعدة لجنة التدقيق).
- الرقابة على أداء الشركة ومقارنته بالموازنات والخطط.
- وضع حدود معينة لصلاحيات الإدارة التنفيذية العليا بناء على قرار مجلس الإدارة.
- تغييرات حدود السلطة للإدارة التنفيذية العليا
- إدارة المخاطر والإشراف على الضوابط الداخلية. التأكد من التدقيق الفعال وإدارة المخاطر ونظم الالتزام وتطبيقها لحماية أصول الشركة والحد من احتمالية تشغيل الشركة بأي طرق مخالفة للمتطلبات القانونية أو معايير المخاطر المقبولة. مراجعة تطبيق وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.
- التغييرات الجوهرية في الإجراءات والسياسات المحاسبية وإدارة المخاطر.
- الأمور التي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة والتزاماتها وإستراتيجية المستقبلية أو سمعتها.
- رقابة الالتزام بالعقود والقوانين والتشريعات والالتزامات التشريعية والمعايير الأخلاقية.
- وضع المعايير الخاصة بالسلوك المهني وضمن الالتزام بها
- اقتراح التغييرات على النظام التأسيسي والتشريعات الداخلية بالشركة .
- القيام بالمراجعة على أساس منتظم لخطه تعاقب الإدارة العليا والتطوير
- التأكد من وجود الموارد المناسبة بالشركة وذلك بغرض تنفيذ الإستراتيجيات بنجاح وفعالية الخاصة بالشركة والعمليات اليومية للشركة.
- التأكد من أن الشركة بها غطاء تأميني كافٍ للمنتجات والمطلوبات العامة ومسئوليات الأعضاء والموظفين في حالة وجود مطالبة على الشركة.
- سياسات الشركة فيما يخص التوظيف والمكافئات.
- إدارة المشكلات والسمعة الإدارية.
- تقديم الحوكمة الكلية للشركة بما في ذلك المراجعات الدورية لميزان المسئوليات بالشركة لضمان توزيع المسئوليات بشكل مناسب للوفاء بحاجات الشركة.
- تعيين المدقق الخارجي بناء على توصية لجنة التدقيق، على أن يتم التصديق على التوصية المقدمة للمجلس من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة. والالتزام بالنصوص الخاصة بتدوير المدقق الخارجي.
- القيام بال العناية الواجبة حول أي أمور وملاحظات يقدمها المدققون الخارجيون. التأكد من الرد في الوقت المناسب من قبل مجلس الإدارة على أية استفسارات وأمر واردة في مكاتبات أو تقارير المدققين الخارجيين.
- تعيين المدقق الداخلي والتأكد من استقلاله على أن يتم دعم تلك الاستقلالية بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد رواتب ومكافآت التدقيق الداخلي.
- المتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا بغرض تنفيذ أي مهام محددة من قبل المدقق الخارجي أو الداخلي.
- التنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ولجنة التدقيق.
- التأكد من حضور أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافئات والحوكمة والمدقق الخارجي اجتماع الجمعية العمومية.
- التأكد من أن الشركة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية. المجلس مسئول أيضا عن حماية الشركة ضد إجراءات وممارسات غير قانونية أو مخلة أو غير ملائمة. يجب على المجلس مراجعة تحديث سياسات الحوكمة والمراجعة المستمرة لها. يجب على المجلس مراجعة وتحديث بانتظام قواعد السلوك المهني فيما يتعلق بقيم الشركة والسياسات والعمل على الإجراءات الداخلية الأخرى والتأكد من التزام جميع أعضاء المجلس وموظفي الشركة بها بالإضافة إلى مستشاري الشركة أيضا.
- يجب على المجلس مراجعة مبادئ السلوك المهني بانتظام حتى يتأكد من أنها توضح أفضل الممارسات وأني

تقي بحاجات الشركة.

- لا يجوز للمجلس أن يفوض مسؤولياته حول أي من الأمور الواردة أعلاه، إلا أنه يجوز للمجلس أن يفوض الرئيس التنفيذي مسؤولية القيام بالعمليات اليومية للشركة استيفاء لمسئولية المجلس شريطة ألا تتجاوز تلك الأمور حدود السلطة وفقاً لما هو وارد في قرار المجلس، على أن يتشاور الرئيس التنفيذي مع المجلس حول أي أمور حساسة أو غير عادية أو ذات طبيعة إستراتيجية. الرئيس التنفيذي للشركة مطالب بتقديم تقاريره للمجلس فيما يتعلق بالسلطة الممارسة والأمور التي تقع أو من المحتمل أن تقع في نطاق الأمور المخصصة للمجلس.
- يكون للمجلس حق الوصول الكامل والفوري للمعلومات والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة. يجب على الإدارة العليا للشركة أن تزود المجلس ولجانه بكافة المستندات والمعلومات التي يطلبونها.

### واجبات أعضاء مجلس الإدارة الإستثمارية

- 1 – يدين كل عضو في مجلس الإدارة للشركة بواجبات العناية والإخلاص والتقيّد بالسلطة المؤسسية كما هي محدّدة في القوانين و اللوائح ذات الصلة بما فيها هذا النظام وميثاق المجلس .
- 2 – يتعين على أعضاء مجلس الإدارة العمل دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة الشركة والمساهمين كافة
- 3- يتعين على أعضاء مجلس الإدارة العمل بفاعلية للالتزام بمسؤوليتهم تجاه الشركة .

### مسئوليات رئيس مجلس الإدارة

- يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة بطريقة مناسبة وفعالة بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب.
- لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي لجنة من لجان المجلس المنصوص عنها في نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية أي منصب آخر يتقلده الرئيس سواء داخل الشركة أو خارجها يجب ألا يتعارض مع أدائه بشكل فعال لواجباته كرئيس لمجلس الإدارة الشركة.
- تتضمن واجبات ومسئوليات رئيس مجلس الإدارة، فضلاً عن تلك التي ينص عليها ميثاق المجلس، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي:

- رئاسة اجتماعات الشركة والجمعية العمومية والتأكد من أن تلك الاجتماعات تتم بشكل سليم وفعال وأن الأعضاء لديهم الفرصة المناسبة لإبداء آرائهم والحصول على الإجابات الخاصة باستفساراتهم.
- التأكد من قيام المجلس مناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب
- الموافقة على جدول أعمال اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ويجوز أن يفوض الرئيس هذه المهمة إلى أي عضو في المجلس غير أن الرئيس يبقى مسؤولاً عن قيام عضو المجلس المذكور بهذه المهمة بطريقة مناسبة
- تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلي وفعال في تصريف شؤون المجلس وتشجيع إبداء الآراء ومناقشة الأفكار وإنشاء الآراء الجماعية والحكمة الضرورية بما فيه مصلحة الشركة

- ضمان التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- السماح لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين وبين المجلس والإدارة التنفيذية العليا.
- ضمان إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس وأداء الرئيس التنفيذي.
- التأكد من إطلاع الأعضاء الجدد وإعطائهم إمكانية الوصول إلى المعلومات حول كل جوانب عمليات الشركة.
- أن يكون ممثل المجلس في التعاملات مع الإدارة مع ضمان أن آراء المجلس يتم إيصالها بشكل واضح ودقيق.
- التصرف كمستشار أولي للرئيس التنفيذي
- عرض آراء المجلس على الجمهور والهيئات الحكومية وفي المناسبات المناسبة.

### مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

- تتضمن واجبات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على سبيل الذكر لا الحصر ، ما يلي:
- المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة وإعطاء رأي مستقل حول المسائل الإستراتيجية والسياسية والمساءلة والموارد والتعيينات الأساسية ومعايير العمل.
  - ضمان إعطاء الأولوية لمصالح الشركة والمساهمين في حال حصول أي تضارب للمصالح
  - المشاركة في لجنة التدقيق في الشركة .
  - مراقبة أداء الشركة في تحقيق غاياتها وأهدافها المتفق عليها ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية
  - الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بحوكمة الشركة للإشراف على تطبيقها بشكل يتوافق وتلك القواعد
  - إتاحة مهاراتهم وخبراتهم واختصاصاتهم المتنوعة ومؤهلاتهم لمجلس الإدارة أو لجانها المختلفة من خلال حضورهم المنتظم لاجتماعات المجلس ومشاركتهم الفعالة في الجمعيات العمومية وفهمهم لآراء المساهمين بشكل متوازن وعادل
  - يجوز لأكثرية أعضاء المجلس غير التنفيذيين طلب رأي مستشار مستقل على نفقة الشركة، فيما يتعلق بأي مسألة تخص الشركة.

### لجان مجلس الإدارة

توجد ثلاث لجان منبثقة عن مجلس الإدارة، هي لجنة التدقيق واللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة.

### لجنة التدقيق

هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف والإضطلاع بكافة أنشطة التدقيق الداخلي والخارجية وفقاً لخطة العمل التي يوافق عليها مجلس الإدارة في وقت سابق. تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة. ويتوافر لكل أعضاء لجنة التدقيق خبرة مالية ومحاسبية.

أعضاء لجنة التدقيق هم:

- السيدة/ موزة السليطي - رئيس اللجنة.
- السيد/ عبدالرحمن أحمد المانع - عضو.
- السيد/ وليد رسلان العبدالله- عضو.

اجتمعت لجنة التدقيق خمس مرات خلال فترة التقرير.



مسؤوليات اللجنة بعد تحديث اختصاصاتها كالاتي:

تتفق عضوية اللجنة مع عضوية مجلس الادارة، ويتم تعيين وعزل اعضاء اللجنة عن طريق قرار صادرة من مجلس الادارة، وفيما يلي مسؤوليات وواجبات اللجنة:

1. تقديم أية موضوعات تحتاج إلى إجراء بواسطة مجلس الإدارة وتوصية بإجراءات متابعة، بناءً على ما تراه اللجنة.
2. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).
3. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
4. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.
5. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.
6. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.
7. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.
8. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
9. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على -
  - أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية؛
  - المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا؛
  - التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات؛
  - استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل؛
  - الالتزام بالمعايير المحاسبية - معايير التقارير المالية الدولية.
  - الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
  - الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.
10. النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.
11. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.
12. التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقاً للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.
13. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
14. الاهتمام بأية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
15. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
16. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.

17. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:  
أ. أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.  
ب. يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استناداً إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.  
ج. متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.
18. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.
19. تقييم أداء المدقق الخارجي.
20. الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية:-  
أ. مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.  
ب. عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.  
ج. أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.  
د. أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.  
هـ. أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.  
ف. أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.
21. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.
22. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل - على وجه الخصوص - الآتي:-  
أ. مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.  
ب. تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.  
ج. تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.  
د. إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).  
هـ. التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.  
ف. التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.  
ز. كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.
23. التأكد من أن إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقديمه إلى اللجنة ومجلس الإدارة.
24. الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.
25. تقييم أداء المدقق الداخلي.
26. التأكد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمن أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناوب المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي)

27. التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المضطلع بمسؤوليات المدير المالي.
28. التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافر الموارد اللازمة وفعالية الضوابط الداخلية.
29. تدقيق الملاحظات المطروحة من أي من التقارير المقدمة للجنة وإحالتها إلى الإدارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصرف في الوقت المناسب.
30. وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دلالة الإبلاغ سرياً عن أية مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أو أية أمور أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دلالة. ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في هذه المسائل في حين التأكد مما سبق ذكره وضمن سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانتقام.
31. النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.
32. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.
33. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
34. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم؛
35. حضور الجمعية العمومية.
36. التشاور - على حساب شركة دلالة - مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.
37. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.
38. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

#### اللجنة التنفيذية

تضم اللجنة التنفيذية أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأسها رئيس مجلس الإدارة. وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة التنفيذية هم:

- الدكتور/ محمد ناصر القحطاني - رئيس اللجنة.
- سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني - عضو.
- السيد/ علي حسين السادة - عضو.
- السيد/ ناصر حمد السليطي - عضو.

#### مسؤوليات اللجنة التنفيذية:

1. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.
2. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
3. مراقبة والإشراف على الاداء المالي للشركة.
4. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
5. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
6. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.
7. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
8. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
9. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي

10. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
11. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
12. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.
13. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.
14. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبهما.

### لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

تتكون لجنة الترشيح والأجور والحوكمة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة. وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة هم :

- الدكتور/ محمد ناصر القحطاني - رئيس اللجنة.
- سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني - عضو.
- السيدة/ موزة محمد السليبي - عضو.

شكل مجلس إدارة شركة دلالة لجنة الترشيح والأجور والحوكمة ووافق على الإختصاصات الخاصة بها 2010. وتشمل مسؤوليات اللجنة وفقاً لإختصاصاتها الآتي:

1. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بأية مسائل تحتاج تصرف من رأي اللجنة كما توصي بمتابعة العمل فيها.
2. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن المسائل المتعلقة باللجنة كما تم تحديدها في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).
3. النظر في أية مسائل أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
4. مسؤولة عن عملية الترشيح لمجلس الإدارة والإشراف على تعيين أعضاء مجلس الإدارة.
5. مسؤولة عن وضع ونشر إجراءات رسمية وصارمة وشفافة فيما يتعلق بترشيح أعضاء مجلس الإدارة بناءً على متطلبات اللاتحة الداخلية لشركة دلالة القابضة (بما في ذلك النظام الأساسي) ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ونظام الشركات التجارية والسلطات الأخرى ذات الصلة.
6. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي واعتماده في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.
7. وضع ونشر (بعد اعتماد المساهمين في الجمعية العمومية) سياسة الأجور التي تحكم أجور رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة التنفيذية على أساس لوائح شركة دلالة (بما في ذلك النظام الأساسي) ووفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ونظام الشركات التجارية والأنظمة المستخدمة الأخرى وأفضل الممارسات الدولية المطبقة الأخرى المعمول بها في قطر.
8. تحديد وتنفيذ سياسة الأطراف ذات الصلة للرقابة على المعاملات التجارية مع الأطراف ذات الصلة والرقابة على تضارب المصالح المحتمل، مع الإشارة إلى تعريف الأطراف المتضامنة كما هو وارد في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وتشمل هذه السياسة المتطلبات على النحو المحدد في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.
9. ضمان القيام بإجراء التقييم السنوي لآداء مجلس الإدارة، بالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة.
10. إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة وبرنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد وكذلك عملية التدريب وخطة عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي إلى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

11. حضور الجمعية العمومية. (المادة 14.2 من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية)
12. التشاور - على حساب شركة دلالة - مع أي خبير أو استشاري مستقل شريطة الحصول على اعتماد مسبق من مجلس الإدارة.
13. تفويض المسؤوليات إلى لجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو إلى الرئيس التنفيذي لشركة دلالة.
14. تعريف مجلس الإدارة بشكل دائم بأخر التطورات في مجال حوكمة الشركات وأفضل التطبيقات المعمول بها في المجال.

في ضوء انتخابات مجلس الإدارة المقبلة، قامت اللجنة بإعداد مبادئ إرشادية لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وضمان أن تعيينات أعضاء مجلس الإدارة تتم وفقًا لإجراءات رسمية صارمة وشفافة.

#### أمين سر مجلس الإدارة

قامت شركة دلالة بتعيين أمين سر لمجلس الإدارة يتولى مسؤولية إضافية وهي مدير التسويق والعلاقات العامة . تم تأكيد تعيينه بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ 9 أغسطس 2010. يقوم بالحفاظ على محاضر كافة اجتماعات مجلس الإدارة وتدوين قراراته . ويحمل أمين سر مجلس الإدارة شهادة البكالوريوس في مجال الاعلام ولديه خبرة 7 سنوات كأمين سر مجلس ادارة في دولة قطر .

#### المدقق الداخلي

وفقا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية فقد قامت شركة دلالة بتعيين مدقق داخلي في الشركة حيث التحق للعمل بالشركة بتاريخ 18 مارس 2012 وذلك بدلا عن مكتب برايس ووتر هاوس. ويقوم المدقق الداخلي بتقديم تقارير إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق.

وقد قام المدقق الداخلي بإعداد وتقديم التقارير التالية لمجلس الادارة:

- دليل التدقيق الداخلي، وميثاق لجنة التدقيق.
- تقرير المخاطر عالية الدرجة.
- متابعة تقرير التدقيق الداخلي المعد بواسطة مكتب برايس ووتر هاوس.
- تقرير عن مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2013.
- تقرير خاص عن التحقيقات بخصوص البيانات المالية للربع الاول.

#### مراقب الحسابات الخارجي

تتولى حاليا شركة ارنت أند يونج مسؤولية المدقق الخارجي للشركة منذ 3 أبريل 2011 حيث تم تعيينهم بناء على قرار من الجمعية العامة للشركة وهذه هي السنة الثانية لها. وتتبع الشركة قانون الشركات رقم 5 لسنة 2002 فيما يتعلق بتغيير المدقق الخارجي عند إكمال السنة الخامسة.

وقد تم تعيينهم بناء على توصية من مجلس الادارة مرفوعة للجمعية العامة التي تقوم بالاختيار النهائي وتحديد أتعابهم. كما قام المدقق الخارجي بإجراء تدقيق خارجي للبيانات المالية نصف السنوية والسنوية خلال الفترة المذكورة.

## نظام المراقبة الداخلي

تقع المسؤولية على عاتق مجلس الإدارة في نظام المراقبة الداخلية للشركة. وقد اعتمد مجلس الإدارة هيكلًا تنظيميًا، والوصف الوظيفي والسياسات والإجراءات وتفويض السلطات ماليًا وعمليًا بما يحكم تنظيم عمليات الشركة. وقد أكد المجلس - من خلال تفويض السلطات الحالية - أنه لا يوجد فرد يتمتع بسلطات مطلقة.

عهدت مسؤولية مراقبة والإبلاغ عن الأخطاء الإدارية إلى إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بتقديم تقاريرها إلى لجنة التدقيق، وقد قامت الإدارة بتصميم برنامج تدقيق لمراقبة العمليات والامور الاستراتيجية والمالية والالتزام.

وعُهدت مسؤولية إدارة ومراقبة والإبلاغ عن مخاطر الالتزام إلى إدارة الالتزام حيث تقوم بتقديم تقارير إلى الرئيس التنفيذي. وقد قامت هذه الإدارة بتصميم نظم بروتوكول رقابة داخلية لرصد الالتزام بالقوانين واللوائح.

وقد عهدت مسؤولية إدارة ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر القانونية إلى إدارة الشؤون القانونية تقوم بتقديم التقارير إلى الرئيس التنفيذي مباشرة

وكذلك عهدت مسؤولية الشؤون المالية لإدارة مالية مخصصة تقوم بتقديم التقارير إلى الرئيس التنفيذي لشركة دلالة. وقد وضعت الإدارة المالية نظم الرقابة الداخلية للشروع في التسجيل واعتماد وتقرير المعاملات وفقاً للمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.

## المعاملات الداخلية

تم تطبيق سياسة للتداول بالأوراق المالية والإفصاح (منضمنة شروطاً لتعاملات الأفراد المطلعين) في يناير 2010 حيث يتم تطبيق إجراءات رقابية آليه بأنظمة الشركة التشغيلية لمراقبة الإلتزام بهذه السياسة ويتضمن ذلك تقديم التقارير عن التداول من خلال شركة دلالة للوساطة من قبل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية والموظفين .

## سياسة معاملات الاطراف ذات الصلة وتضارب المصالح

قامت الشركة باعداد سياسة تحكم المعاملات التجارية مع الاطراف ذات الصلة وعمليات تضارب المصالح المحتملة والافصاح عنها وقد قام مجلس الادارة باعتماد السياسة بتاريخ 9 اكتوبر 2012.

## سياسة توزيع الأرباح

يخضع دفع توزيع الأرباح لتوصية مجلس الإدارة واعتماده بواسطة مساهمي الشركة. وقد اقترح مجلس إدارة شركة دلالة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 6 فبراير 2013 توزيع أسهم مجانية بقيمة 11% من رأس المال المدفوع.

## سياسة المكافآت (المادة 3-30)

تم اعتماد مبلغ قدره 1,350,000 ريال قطري لأعضاء مجلس الإدارة كمكافأة عن عام 2012. حيث تخضع مكافآت مجلس الإدارة لاعتماد الجمعية العامة بحد أقصى قدره 10 % من صافي الأرباح. وفي حال عدم تحقيق الشركة أرباح سنوية، يمكن أن يدفع مبلغاً مقطوعاً لأعضاء مجلس الإدارة بشرط ألا تزيد مكافأة أي من أعضاء مجلس الإدارة عن 100000 ريال قطري سنوياً.

يحدد مجلس الإدارة مكافآت الإدارة العليا. وتتكون مكافآت الإدارة العليا من راتب وأصافي مقابل أداء. تقوم شركة دلالة بالإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا كجزء من إفصاح الأطراف المختصة في التقرير المالي للمجموعة.

## الإفصاح

- 1 – تتقيد الشركة بجميع متطلبات الإفصاح بما في ذلك تقديم التقارير المالية والإفصاح عن عدد اسهم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الكبار أو المساهمين المسيطرين . كما تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات تتعلق بأعضاء مجلس إدارتها بما في ذلك السيرة الذاتية لكل واحد منهم تبين مستواه التعليمي ومهنته وعضويته في مجالس إدارة أخرى ( إن وجدت) . وكذلك عن أسماء أعضاء اللجان المختلفة المشكلة من قبل المجلس.
- 2 – يتأكد المجلس من ان جميع عمليات الإفصاح التي تقوم بها الشركة تتيح معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة .
- 3 – تقدم الشركة تقارير مالية مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية IAS/IFRS و ISA ومتطلباتها. ويتضمن تقرير المدققين الخارجيين اشارة صريحة عما اذا كانوا قد حصلوا على كل المعلومات الضرورية ، ويجب ان يذكر هذا التقرير ما اذا كانت الشركة تتقيد بمعايير IFRS /IAS وما اذا كان التدقيق قد اجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية IAS.
- 4 – يتم نشر التقارير المالية الدورية للشركة في الصحف القطرية وكذلك على موقع الشركة وموقع بورصة قطر.

### الالتزام وتحسينات الرقابة (المواد 2-30, 6-30, 7-30, 8-30, 9-30)

يخضع الإطار النظامي في دولة قطر لتغييرات متكررة. تقوم شركة دلالة بمراقبة هذه التغييرات النظامية وتسعى باستمرار إلى الالتزام بجميع اللوائح والقوانين الجديدة أو المعدلة. وبالإضافة إلى ذلك، تحافظ شركة دلالة على الحوار المفتوح البناء مع السلطات التنظيمية في المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين.

وفقاً لأحكام لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية و حكم لجنة التظلمات بهيئة قطر للأسواق المالية في اجتماعها الثالث لعام 2012 ، فقد تم تغريم احدى الشركات التابعة ببلغ 100 الف ريال قطري بسبب التأخر في تعيين المدقق الداخلي، وقد قامت الشركة بتقديم تظلم بخصوص هذا الحكم.

### حقوق أصحاب المصالح الاخرين(المادة 29 من نظم حوكمة الشركات)

- تتضمن سياسات وإجراءات الشركة الداخلية بنود تضمن ما يلي:
- احترام حقوق أصحاب المصالح وتمكين أصحاب المصالح المشاركة في الحوكمة من الحصول على معلومات موثوق بها وكافية وذات صلة وذلك في الوقت المناسب وبشكل منتظم.
  - ضمان معاملة الموظفين وفقاً لمبادئ العدل والمساواة بدون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين
  - سياسة مكافآت لمنح حوافز للعاملين ولإدارة الشركة للعمل دائماً بما يخدم مصلحة الشركة. ويجب أن تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار أداء الشركة على المدى الطويل.
  - آلية تسمح للعاملين بالشركة إبلاغ المجلس بالتصرفات المثيرة للريبة في الشركة عندما تكون هذه التصرفات غير قويمة أو غير قانونية أو مضررة بالشركة. وتأمين السرية والحماية من أي أذى أو ردة فعل سلبية ضد المبلغ من موظفين آخرين أو الرؤساء.

الخطوات التالية لتحقيق الالتزام بنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

تتطلب المادة 2 من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية من الشركات المدرجة الإفصاح عن عن مدى التزامهم بالأحكام الواردة في النظام، بالإضافة إلى تبرير وتوضيح أسباب منطقية وراء عدم الالتزام. حددت شركة دلالة المجالات الآتية والتي تستلزم مزيد من ممارسات حوكمة الشركات وفقاً لأحكام النظام:

### 1- لجنة الترشيح والأجور والحوكمة

ستقوم اللجنة - بالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة - بعمل تقييم سنوي لآداء مجلس الإدارة يتضمن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق نظم الرقابة الداخلية وتحديد عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة فيها بموضوعات خاصة بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) وكيفية تعامل مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.

### 2- إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بالإشراف على تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات، و لمواصلة تعزيز ممارسات إدارة المخاطر، تعمل دلالة على المُضي فُدماً نحو إنشاء مهام خاصة بإدارة المخاطر، حيث تم أخذ تلك المهمة في الاعتبار أثناء إعادة توجيه أقسام الشركة من خلال مشروع خاص بالموارد البشرية يقوم بتسليمه مكتب استشارات خارجي مستقل.

يتعهد مجلس الإدارة بالإبقاء على الرقابة شاملة ومسؤولية حوكمة إدارة المخاطر، بمساعدة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ووظيفة إدارة المخاطر.

### 3- علاقات المستثمرين

في ظل التزام شركة دلالة بعمل اتصال وثيق وشامل مع المساهمين، فقد قامت الشركة بإعداد إجراءات واضحة وشاملة بشأن علاقات المساهمين، وسيتم نشرها قريباً بعد أن يتم اعتمادها من مجلس الإدارة.

### 4- تحسينات العملية

قامت شركة KPMG وكجزء من المشروع الذي تقدمه لشركة دلالة بخصوص الموارد البشرية، بإعداد خطة تعاقب الادارة لتنفيذها داخل الشركة.

سوف تقوم شركة دلالة بوضع وتطبيق عمليات الحوكمة الآتية:

- عملية وخطة عمل تدريب أعضاء مجلس الإدارة.
- عملية إعداد وإصدار تقرير حوكمة الشركة السنوي.
- عملية مراقبة تناوب المدققين واستقلاليتهم.
- تصميم آلية تعمل على تمكين الموظفين من الإبلاغ عن السلوكيات المشبوهة وغير المشروعة وغير الأخلاقية والتي تضر بالشركة وتطبيق هذه الآلية، وفي نفس الوقت ضمان سرية المعلومات التي تم تلقيها وحماية مبلغها.
- تصميم الية للتأكد من امكانية وصول كافة المساهمين لوثائق الشركة والمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبشكل دوري، وسوف تقوم الشركة باضافة ذلك إلى النظام الاساسي للشركة.

### 5- السياسات والاجراءات

تم استكمال مستندات الحوكمة الحالية مع المستندات الداعمة المطلوبة مثل الموثيق والاختصاصات والسياسات والاجراءات.

و سيتم تقييم و مراجعة و تحديث كافة السياسات و الإجراءات لدلالة القابضة و الشركات التابعة لها عن طريق مكتب استشارات خارجي مستقل لتعكس الأعمال الحالية.



## 6- تعديل على النظام الأساسي للشركة

ستقوم الشركة بإقتراح تعديل على النظام الأساسي ليتم الموافقة عليه في إجتماع الجمعية العامة غير العادية المقبلة. يشمل التعديل المقترح ما يلي:

### الحصول على المعلومات - إمتثالاً للمادة 1-23 من نظام حوكمة الشركات

إضافة إجراءات الحصول على المعلومات بشكل يحفظ حق المساهمين في الحصول على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب وبشكل منظم.

### حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة - إمتثالاً للمادة 1-26 من نظام حوكمة الشركات:

إضافة أحكام تضمن إعطاء المساهمين معلومت عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الانتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى.

### هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى - إمتثالاً للمادة 2-28 و 3-28 من نظام حوكمة الشركات:

إضافة أحكام لحماية مساهمي الأقلية في حال الموافقة على صفقات كبيرة كان مساهمو الأقلية قد صوتوا ضدها. إضافة الية تضمن إطلاق عرض بيع للجمهور أو تضمن ممارسة حقوق المساواة في بيع الأسهم، في حال حدوث تغيير في ملكية رأسمال الشركة يتخطى نسبة مئوية محددة (السقف).

.....  
دكتور محمد ناصر القحطاني

رئيس مجلس الإدارة

## الملحق رقم 1

خاص بالتعريف بأعضاء مجلس الإدارة

الملحق رقم (1)

## عرض لاعضاء مجلس إدارة الشركة

سعادة السيد / راشد احمد محمد المناعي

(رئيس مجلس الإدارة)

- يجوز سعادته خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي فهو حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال في الإدارة المالية وحضر دورات تدريبية عديدة في القطاع المالي كما حضر وساهم في منتديات ومؤتمرات محلية وعالمية ولديه معرفة واسعة في مجال الاستثمار والأسواق المالية المحلية والعالمية.
- شغل السيد / راشد المناعي منصب مساعد مدير إدارة التسويق ببنك الدوحة ، كما شغل منصب رئيس قسم المعلومات بالإدارة العامة لجوازات المنافذ وشؤون الوافدين.
- استقال السيد/ راشد المناعي من عضوية مجلس الادارة بتاريخ 2013/01/21

السيد الدكتور / محمد ناصر محمد ناصر القحطاني

(نائب رئيس مجلس إدارة)

- حصل الدكتور / محمد القحطاني على درجة الدكتوراه في القانون التجاري الدولي من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة عام 2009 ، بالإضافة الى حصوله على درجة ماجستير القانون في تخصص القانون التجاري الدولي من جامعة نورثمبريا بالمملكة المتحدة كما حضر وساهم في العديد من المنتديات والمؤتمرات المحلية والعالمية في مجال القانون والمجال الاقتصادي.
- يشغل الدكتور / محمد القحطاني حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للشؤون الإدارية و الموارد البشرية وعضو لجنة الاستثمار ولجنة المناقصات والمزايدات بشركة الميرة للمواد الاستهلاكية منذ عام 2010 ، وهو عضو مجلس إدارة الشركة القطرية لتجارة اللحوم والمواشي ، كما شغل منصب كبير مسؤولي المشتريات بشركة قطر للغاز المسال المحدودة "قطر غاز" ، بالإضافة الى انه شغل منصب مدير بالانابة لقسم للمشتريات والعقود بالالعاب الاسيوية الدوحة عام 2006 .

## السيد / عبدالرحمن أحمد المانع

(عضو مجلس إدارة - ممثلاً لصندوق التعليم والصحة التابع لوزارة الإقتصاد المالية)

- حصل السيد / عبدالرحمن المانع على بكالوريوس في المالية والاقتصاد .
- يشغل السيد / عبدالرحمن المانع حالياً منصب محلل استثماري في إدارة استثمارات الأصول بجهاز قطر للاستثمار ، كما يحوز على خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي كما شارك في العديد من المنتديات والمؤتمرات الاستثمارية والاقتصادية في دولة قطر

## السيدة / موزة محمد جمعة الفضالة السليطي

(عضو مجلس إدارة - ممثلاً لصندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية)

- حصلت السيدة / موزة السليطي على ماجستير العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة.
- تشغل السيدة / موزة السليطي حالياً منصب مدير وحدة التخطيط والبحوث / مدير مكتب حسابات الصناديق بالإنابة بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية منذ عام 2009 ، وقبل ذلك كانت تعمل بديوان المحاسبة منذ عام 1993 ، كما شاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الاستثمارية والاقتصادية في دولة قطر .

## سعادة الشيخ / سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني

(عضو مجلس إدارة)

- حصل سعادة الشيخ / سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بلايومث في بريطانيا.
- كما عمل سعادة الشيخ / سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني في بنك HSBC و دوتشة بنك.
- كما حصل على عدد من الدورات التدريبية في الاعمال المالية والمصرفية.
- وهو عضو اللجنة التنفيذية لشركة دلالة.

## السيد / احمد محمد علي إبراهيم الأصمخ

(عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب)

- حصل السيد / أحمد الاصمخ على بكالوريوس في التاريخ من جامعة قطر عام 2002.
- يشغل السيد / أحمد الأصمخ حالياً وظيفة سكرتير ثاني بوزارة الخارجية منذ عام 2003م كما لديه خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي ، ولديه معرفة واسعة في مجال الاستثمار في الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والعالمية.

## السيد / علي حسين علي السادة

(عضو مجلس إدارة)

- يحوز السيد / علي السادة على خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي.
- يدير السيد / علي السادة بصفته رجل اعمال مجموعة واسعة من الاستثمارات الخاصة وهو عضو مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك قطر الوطني منذ عام 1998 ، وعضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية (ش.م.ق) وعضو مجلس إدارة شركة حالول للخدمات البحرية (ذ.م.م) والمملوكة بالكامل لشركة الملاحة القطرية ، وايضاً فهو عضو مجلس إدارة شركات عديدة خارج دولة قطر بالامارات والبحرين وسوريا .

## السيد/ وليد رسلان العبدالله

(عضو مجلس الادارة)

- حصل السيد/ وليد العبدالله على درجة الماجستير في ادارة الاعمال من جامعة جلامورجان في المملكة المتحدة، كما حضر وشارك في دورات واختبارات CPA في الولايات المتحدة الامريكية.
- يعمل السيد/ وليد العبدالله حالياً في وظيفة نائب الرئيس المالي في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، كما عمل ايضاً كنائب المدير التنفيذي ونائب المدير العام للشؤون المالية والموارد البشرية في شركة قطر للمواصلات (مواصلات).